

منظومة المقاوماتية

في الجزائر

بن الشيخ عبد الناصر د . بن علية لخضر

جامعة الجلفة

على سياسة الاقتصاد الكلي والنشاط التجاري¹ وانتقالها إلى نظام اقتصاد السوق (هو السوق الحر أي المنافسة الكاملة ويكون تدخل الدولة من أجل التنظيم و المراقبة)²، حيث رأت فيها السلطات حلا يمكنها الاعتماد عليه للخروج من الأزمة التي عرفها الاقتصاد الوطني ومؤسساته العمومية، نتيجة ضعف مردودية هذه الأخيرة من جهة و الانخفاض الحاد في أسعار المحروقات من جهة أخرى .

ولأن المقاولاتية ليست بالظاهرة المنعزلة، إنما توفر مناخ الاستثمار يعتبر شرطا أساسيا لتطويرها، قامت الجزائر بتطبيق مجموع من الإصلاحات على المستوى التشريعي من أجل تهيئة الأرضية القانونية الملائمة لنشاط المقاولاتية ومؤسساتهم الخاصة .

كما قامت باستحداث مجموعة من الآليات التي تسعى من ورائها إلى ترقية المقاولاتية كإنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، والعديد من الأجهزة التي تعمل على دعم المقاولاتية والمتمثلة في أجهزة المرافقة و أجهزة الدعم و صناديق ضمان القروض .

- فما هو واقع المقاولاتية في الجزائر ؟
المحور الأول: الصياغ الزماني لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في سبيل توفير المناخ المناسب لتطوير القطاع الخاص بشكل عام ، وقطاع المؤسسات لصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، شرعت الجزائر على توفير الارضية القانونية والمؤسسات الكفيلة بترقية وتدعيم مبادرة الاستثمار في القطاع الخاص ، وفي هذا الصدد سنقوم في المحور الأول من مقالنا هذا بتسليط الضوء على الصياغ

المخلص:

يهدف المقال إلى دراسة على واقع المقاولاتية في الجزائر، من خلال تطرق إلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتسليط الضوء على آليات التمويل المصغر سواء كانت مباشرة (ANSEJ, ANGEM, CNAC) أو غير مباشرة (صندوق ضمان القروض)، التي تم وضعها من طرف الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، بالإضافة إلى نظام المحاضن ، كما خلصت الدراسة إلى أن تطور المقاولاتية لا يرتبط فقط بأداء هيئات وبرامج الدعم ولكن كذلك بمدى توفر روح وثقافة المقاولاتية لدى المجتمع والتي ما يلاحظ عليها في الجزائر هو انخفاض مستواها

الكلمات الدالة : الاقتصاد الموجه ، الاقتصاد الحر، المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Abstract :

The objective of the article is to identify the reality of entrepreneurship in Algeria by diagnosing the system of small and medium enterprises, and to highlight the mechanisms of microfinance whether direct (ANSEJ, ANGEM, CNAC) or indirectly (Loan Guarantee Fund), which was developed by the state Algerian economic and social development, as well as the system of incubators. The study also found that the development of entrepreneurship is not only related to the performance of support bodies and programs, but also to the availability of the spirit and culture of entrepreneurship in society, which is noted in Algeria, is the low level.

key words : Oriented economy , Free economy , Contracting, small and medium Foundation

مقدمة :

لم تأخذ المقاولاتية أهمية كبيرة في الجزائر إلا بعد تخليها عن نظام الاقتصاد الموجه (هونوع من الأنظمة الاقتصادية، حيث تسيطر الدولة

الزمني لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عبر ثلاث حقبات هي :

1- وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل سنة 1988

2- الإصلاحات المطبقة نهاية الثمانينات على هاته الفئة

3- وضعية القطاع انطلاقاً من سنة 2001

أولاً: وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل سنة 1988:

سعيها منها لإثبات رغبتها في تحقيق سيادتها الاقتصادية و سيادتها الوطنية ، قامت الجزائر غداة الاستقلال بتبني النظام الاشتراكي معطية بذلك أهمية و أولوية للقطاع العام علة حساب القطاع الخاص مما اثر سلباً على هذا الأخير الذي همش بشكل كبير و وجه نحو النسيج و الصناعات الغذائية

1/ تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل سنة 1988

لقد كانت عملية إنشاء المؤسسات بعد الاستقلال تتم في الإطار العمومي نتيجة النهج الاقتصادي القائم على أسس الاقتصاد الموجه المتبع من طرف الدولة وفي ظل محدودية رأس المال الخاص، و وفرة الموارد المالية الناتجة عن قطاع المحروقات قامت الدولة بلعب دور المقاول المالك لهذه المؤسسات والمسؤول عن إنشائها و تسييرها .

إلا أنه في سنة 1982 تم إصدار أول قانون متعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص وهو قانون 11/82 المؤرخ في 21 أوت 1982، لكن هذا القانون احتوى على مجموعة شروط غير محفزة هي³:

ـ ضرورة الحصول على موافقة مبدئية على كل المشاريع الاستثمارية

ـ صعوبة تمويل المشاريع لا يتعدى 30 % من قيمة المشروع

ـ لا ينبغي أن تتجاوز قيمة المشروع 30 مليون بالنسبة للمؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو ذات الأسهم ، و 10 ملايين للمؤسسة التضامن

ـ منع امتلاك عدة مشاريع في نفس الوقت.

إن ضعف الاهتمام بالقطاع الخاص في هذه الفترة يعكسه عدد المؤسسات الخاصة الذي قدر سنة 1982 بحوالي 12000 مؤسسة، 5000 مؤسسة نشط في المجال الصناعي و 7000 مؤسسة في مجال البناء، بمعدل كلي يقدر بـ 600 مؤسسة مستحدثة سنوياً⁴

2/ الإصلاحات المطبقة نهاية الثمانينات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

لقد تجسدت رغبة الدولة في تشجيع الاستثمار الخاص من خلال إصدار العديد من القوانين والمراسيم التشريعية ، مانحة امتيازات نذكر منها⁵ :

ـ وضع الاستثمار الخاص على نفس المستوى مع الاستثمار العام

ـ تقديم مجموعة من الامتيازات والتدابير التشجيعية للمستثمرين

ـ تقديم الضمانات الكفيلة بطمأنة المستثمرين الأجانب

ـ إلغاء إجبارية الموافقة المبدئية على الاستثمار والاكتفاء بمجرد تصريح

ولقد تم في جويلية سنة 1993 إنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

369

والذي تعزز باستحداث العديد من الأجهزة لدعم المقاولاتية سنتطرق لأهمها فيما يلي :

المحور الثالث: أجهزة الدعم والمرافقة

نظرا للأهمية البالغة التي تحظى أجهزة الدعم والمرافقة، سنحاول فيما يلي توضيح مفهومها وأهم أجهزتها، ومن ثم التطرق إلى المرافقة وأجهزة الدعم في الجزائر

مفهومها وأجهزتها:

1- مفهومها :

تعرف على أنها مجموعة الخدمات المقدمة للمقاول من طرف هيئة المرافقة، هذه الخدمات تشمل مجالات عدة : المادية ، الاستشارية و التكوينيةالخ هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تتمثل مهمتها في متابعة المقاول و مساعدته خاصة خلال مرحلة نمو مشروعه و تطوره⁸

2-أجهزة المرافقة : وتشمل على مايلي:

أ-الحاضنات :

لقد ظهرت الحاضنات لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية و تتمثل مهمتها في مساعدة المقاول على إنشاء مؤسسته من خلال تقديم موارد مادية ، محلات بأسعار مخفضةالخ، واتسعت مهامها لتشمل خدمات التكوين، تقديم استشارات بإضافة إلى ربط المقاول بالعديد من الشبكات المالية وشبكات الأعمال

ب-المشتلة :

تعرف بأنها هياكل استقبال تقوم بتقديم محلات ، مساعدات مختلفة و خدمات مكيفة مع الاحتياجات الخاصة للمؤسسات المنشأة حديثا

د-أجهزة المرافقة في الجزائر: ونجد بها

1- مشاتل المؤسسات:

تتكفل بإعداد الاستراتيجية على المدى المتوسط والطويل لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها وتنويعها و ترقيتها .

ثانيا: وضعية القطاع انطلقا من سنة 2001 :

بغرض إعطاء دفع جديد للقطاع الخاص قامت الدولة الجزائرية بإدخال تعديلات جديدة من خلال إصدار قانون تطوير الاستثمار، والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1/ قانون تطوير الاستثمار: و تضمن التالي⁶:

- تقديم مجموعة من المزايا الكفيلة بتشجيع الاستثمار

- ضمان حق المعاملة بالمثل بين المستثمرين الأجانب و الجزائريين

- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار

- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار

2/القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد سمح هذا القانون بتحديد الإطار القانوني الذي يعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مجموعة من التدابير نذكر منها⁷ :

- إنشاء مشاتل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- إنشاء مراكز التسهيل و التي تتكفل بإجراءات التأسيس

- إنشاء صناديق ضمان القروض لضمان القروض البنكية

لقد ساهمت هذه القوانين في إرساء الإطار التشريعي لترقية المبادرة الخاصة كخطوة أولى وأساسية للنهوض بالمقاولاتية في الجزائر،

وتجسيدا لمشروع إقامة مشاتل ومراكز التسهيل في الجزائر قامت الوزارة بإنجاز عدد منها في بعض الولايات و الجدول التالي يوضح عدد المشاريع المنشأة عبر مراكز التسهيل والمشاتل خلال الفترة (2011-2013)

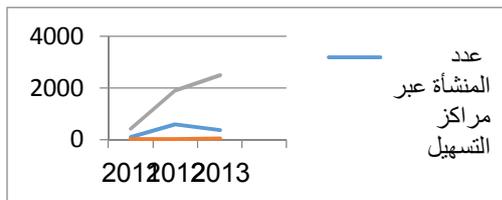
الجدول رقم 01: عدد المشاريع المنشأة المشاتل ومراكز التسهيل، مناصب الشغل خلال الفترة (2011-2013)

التعيين	2011	2012	2013
مراكز التسهيل	109	587	366
المشاتل	019	028	037
مناصب الشغل	428	1907	2498

المصدر: رحال علي ، يعيط أمال (دراسة تحليلية لواقع المقاولاتية في الجزائر)، المجلة الاقتصاد الصناعي العدد11 ، ديسمبر 2016 ، ص 184

نلاحظ من الجدول أن عدد المشاريع المنشأة في كل من المراكز التسهيل والمشاتل في تزايد خلال الفترة ، غير أن عدد المشاريع المنشأة عبر مراكز التسهيل أكبر من المشاتل إذ بلغ سنة 2013 حوالي 403 مشروع بعدما كان 128 مشروع فقط سنة 2011 أي بزيادة قدرها 275 مشروعا محققة بذلك 2498 منصب عمل، ونتج عن هذه المشاريع خلق مناصب شغل و هو في تزايد خلال الفترة ، والشكل الموالي يوضح مراكز التسهيل والمشاتل ومناصب الشغل المختلفة.

الشكل رقم 01: يوضح مراكز التسهيل والمشاتل ومناصب الشغل المختلفة



تم إنشاؤها وفقا للمرسوم رقم 03-07 المؤرخ في 25 فيفري 2003 ، و تجدر الإشارة هنا أن تعريف المشرع الجزائري للمشكلة والمحضنة يختلف عما هو سائد على المستوى الدولي فمن جهة نجد أن المحضنة من المنظور الجزائري هي هيئة بداخل المشكلة، وتتكون المشكلة من:

المحضنة، ورش الربط ، نزل المؤسسات

و تتكفل المشاتل بالمهام التالية⁹:

– استقبال و احتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة

– احتضان أصحاب المشاريع بوضع محلات تحت تصرفهم للإيجار

– تسهر على تقديم مجموعة من الخدمات للمؤسسات المحضنة حيث تضع تحت تصرفهم تجهيزات مكتبية و وسائل الإعلام الآلي

– تقديم إرشادات : حيث تسهر على مرافقة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم وبعدها 2-مراكز التسهيل

لقد تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003 وهي هيئات تتكفل بإجراءات إنشاء المؤسسات و أيضا بإعلام و دعم و مرافقة حاملي المشاريع ، و من مهامها نذكر¹⁰ :

– دراسة الملفات التي يقدمها المقاولون و الإشراف على متابعتها

– مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة التأسيس

– مرافقة المقاولون في ميدان التكوين و التسيير

– إعداد مخطط الأعمال عند الاقتضاء

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات

الجدول رقم 01

المحور الثالث: أجهزة الدعم وصناديق ضمان القروض

في إطار التنمية الراقية للمقاوالاتية في الجزائر قامت الدولة بإنشاء العديد من الأجهزة التي تعمل علة مساعدة الشباب البطاليين من أجل إنشاء أنشطتهم الخاصة ، وتأتي على رأسهم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني لتأمين على البطالة ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أولاً- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

أنشأت الوكالة في سنة 1996 ، ويتمثل الهدف من إنشائها مساعدة الشباب البطالين على إنشاء مؤسساتهم المصغرة، وتستهدف الوكالة الشريحة التي تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة¹¹.

وتمتاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بصيغتي تمويل وهما :

– التمويل الثنائي: المساهمة المالية الشخصية لأصحاب المشاريع، وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة، وتتم حسب النسب التالية : 75 % المقاول ، 25 % الوكالة

– التمويل الثلاثي: المساهمة المالية لصاحب المشروع ، والقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة وقرض بنكي : 10 % المقاول ، 20% الوكالة ، 70% البنك

الامتيازات المقدمة من خلال برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

– قرض بدون فائدة ممنوح من الصندوق

– قرض من البنك بفوائد مخفضة

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يتعلق بمشتريات السلع التي تدخل بشكل مباشر في إنجاز الاستثمار

– تطبيق معدل مخفض بـ 5% فيما يتعلق بالحقوق الجمركية فيما يتعلق بمشتريات السلع التي تدخل بشكل مباشر في إنجاز الاستثمار

– الإعفاء الكلي ولمدة 3 سنوات وتصل إلى 6 سنوات من: الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل، الدفع الجرافي، الرسم على النشاط المهني، والجدول التالي يبين تطور عدد المشاريع الممولة حسب القطاع

الجدول رقم 02: بين عدد المشاريع الممولة حسب القطاع إلى غاية 2017

السنوات	عدد المشاريع الممولة	المبلغ بـ دج	النسبة
الزراعة	54 147	196 532 709 934	25.15 %
الصناعة	24 892	113 135 051 265	14.47 %
البناء	32 543	123 036 021 939	15.74 %
الخدمات	106 288	341 127 093 202	43.65 %
الصيد البحري	1 131	7 499 507 851	0.95 %
المجموع	2019001	781 330 384 191	100 %

المصدر: غريب بدر الدين، قرينعي محمد، دور المؤسسات ص م في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة زيان عاشور بالجلفة، كلية العلوم

الجدول رقم 03: بين صيغ التمويل للصندوق الوطني للتأمين

الوكالة	المقاول	البنك	تكلفة المشروع
%29	%01	%70	قيمة المشروع أقل من 5 مليون
%28	%02	%70	قيمة المشروع أكثر من 5 مليون و أقل او يساوي 10 مليون

المصدر: الصندوق الوطني لتأمين على البطالة ويقدم للصندوق الوطني للتأمين مجموعة من الامتيازات والتي تعتبر نفس امتيازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و جدول التالي بين عدد المشاريع الممولة حسب القطاع:

جدول رقم 04 : بين عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق إلى غاية 2016/12/31

القطاعات	عدد المشاريع الممولة	المبلغ بمليون دج	النسبة
الزراعة	17513	68610.87	%24.22
الصناعة	10740	47963.17	%16.93
البناء	8080	32164.07	% 11.35
الخدمات	30111	0106551.9	%7.62
الصيد البحري	404	2784.59	%0.98
المجموع	66484	283174.60	%100

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، العدد 30 ، ص 27،26

نلاحظ من الجدول تنوع المشاريع الممولة من طرف الصندوق عبر مختلف القطاعات (الزراعة والصيد البحري، الصناعة، البناء، الخدمات)، إلا أن عدد المشاريع في قطاع الخدمات هو الذي حظي بنصيب الأسد من خلال عدد المشاريع الذي بلغ 30111 مشروع بقيمة مالية قدرها 106551.90 مليون دينار جزائري، ويأتي في المرتبة الثانية القطاع

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018/2017. ص: 74

نلاحظ من الجدول تنوع المشاريع الممولة من طرف الوكالة عبر مختلف القطاعات من القطاع الزراعي والصيد البحري، والصناعة، والبناء، والخدمات، إذ بلغ عدد المشاريع الممولة 2019001 مشروع حضي كالعادة قطاع الخدمات بنصيب الأسد من حيث عدد المشاريع الذي بلغ 106288 مشروع بتمويل قدره 342 مليار دينار جزائري واغلب مشاريع هذا القطاع تتمثل في النقل، والشكل التالي أكثر توضيحا لعدد المؤسسات المنشأة عبر الوكالة.

الشكل رقم 02: يوضح عدد المؤسسات المنشأة عبر الوكالة حسب المجالات خلال الفترة 2001-2013



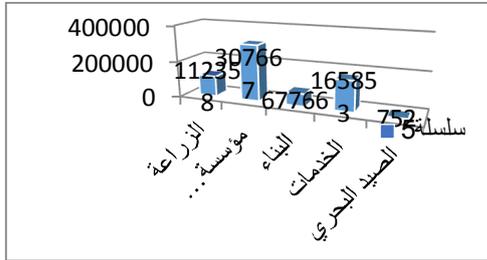
المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 02

ثانيا: الصندوق الوطني لتأمين على البطالة: تم أنشاؤه سنة 1994، يعمل على تمويل مشاريع البطالين البالغين العمر بين 30-50 سنة¹².

يقوم الصندوق الوطني لتأمين على البطالة بتمويل المشاريع اعتمادا على التمويل الثلاثي لكن وفق نوعين حسب تكلفة المشروع وهذا ما يوضحه الجدول:

ويبقى قطاع الخدمات هو القطاع الأكبر من حيث القروض المنوحة من طرف الوكالة.

الرسم البياني رقم 05 : يبين نسبة القروض من طرف الوكالة حسب القطاع



المصدر : من اعداد صاحبي المقال اعتمادا على معطيات الجدول

رابعا: صناديق القروض الموجهة للمؤسسات ص و م:

1- صندوق ضمان القروض :

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينة اللازمة التي تشترطها البنوك ، وتكون وفق مرحلتين :

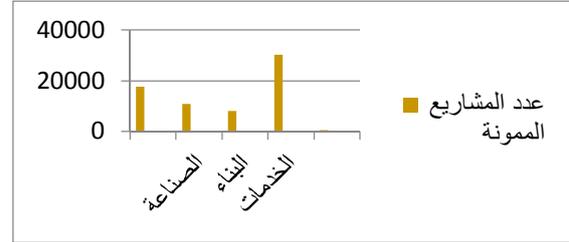
– منح رسالة عرض الضمان: في حالة قبول الملف يتم منح المؤسسة المستفيدة رسالة عرض ضمان والتي تتضمن كل الشروط والعناصر التي اتفقت عليها اللجنة والمتمثلة في الضمان، قيمة الضمان طريقة التسديد.

– تحرير شهادة الضمان: يقوم الصندوق بإعداد شهادة للضمان لإشعار من البنك، وتقديم المؤسسة لشهادة الضمان للبنك المعني تكون الشروط مستوفاة لقيام البنك بمنح القرض.

ويكون تدخل الصندوق لتغطية مخاطر القرض من خلال تقديمه نسبة ضمان تتراوح بين 10 % و 80 % من القرض البنكي وتحدد النسبة

الزراعي ويليه الصناعي وكان آخرها المشاريع الموجهة للصيد البحري.

الشكل رقم 04 : بين عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق في الفترة (2011-2013)



المصدر: من الباحثين المقال اعتمادا على معطيات الجدول

ثالثا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تم إنشاء الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 الوكالة عبارة عن هيئة ذات طابع خاص ، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ، وأوكلت المتابعة لنشاطها إلى الوزير المكلف بالتشغيل صيغ التمويل :

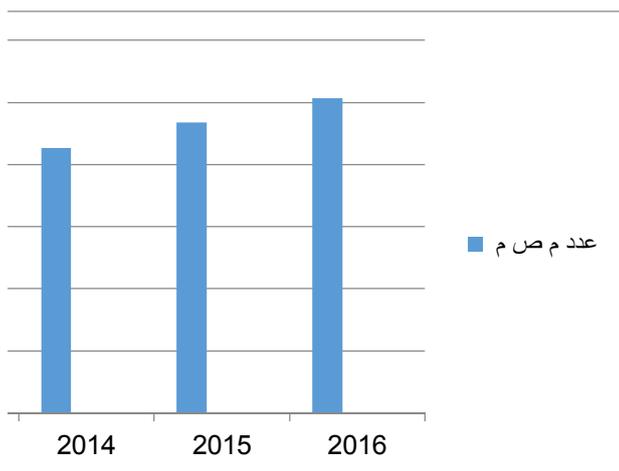
– تمويل شراء المواد الأولية : كلفة المواد لا تتعدى 100000 دج قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة بمفردها

– تمويل إنشاء مشروع : كلفه المشروع لا تتعدى 1 000 000 دج من أجل اقتناء عتاد صغير و مادة أولية لازمة لإنشاء مؤسسة وهو عبارة عن تمويل ثلاثي : البنك : 70 % المقاول 10%، الوكالة 29 % ، الجدول التالي نلاحظ من الجدول تنوع المشاريع ممنوحة القرض من طرف الوكالة عبر مختلف القطاعات (الزراعة و الصيد البحري ، المؤسسات مصغرة جدا ، البناء ، الخدمات) ، إلا أن عدد المشاريع في المؤسسة المصغرة جدا

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد	65	71	74	85	93	101
م	93	18	79	20	45	407
ص	09	32	34	53	69	5

Source : Direction des Systèmes de Statistique ministère de la PME de la promotion de l'investissement, n23,22.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تزايد و ذلك من 659309 سنة 2011 إلى 1014075 بداية سنة 2016 ، ويرجع ذلك إلى الاهتمام الذي أولته الجزائر لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المتمثل في التسهيلات و الدعم و تحفيز .
رسم بياني رقم 06 يبين تطور عدد م ص م خلال الفترة (2011-2016)



المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول

بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة، أما عن المبلغ الأدنى للضمان فهو 4 ملايين دينار و المبلغ الأقصى هو 25 مليون مع العلم أن تحديد مبلغ الضمان لا يعني تحديد مبلغ القرض و لا كلفة المشروع.

2- صندوق ضمان قروض استثمار المؤسسات ص و م يقوم الصندوق بتقديم الضمانات الكفيلة بتسديد القروض البنكية التي يستفيد منها المقاولون ، ولا يمكن أن يتجاوز مستوى القروض القابلة للضمان 50 مليون و تتمثل المخاطر المغطاة من طرف الصندوق في عدم تسديد القروض الممنوحة و أخطار التسوية أو التصفية القضائية للمقترض، أما عن مستوى تغطية الدين غير المدفوع فهي :

→ 80% عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة قيد الإنشاء.

→ 60% عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة بهدف توسيع نشاطها و مقابل الضمان الذي يمنحه الصندوق، يجب على المقاول أن يدفع للصندوق علاوة بنسبة 0.5% من القرض المضمون.

إحصائيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

منذ اهتمام الدولة الجزائرية بالقطاع الخاص و تشجيعه و فتح مجال الاستثمار أمامه و عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تزايد و هذا ما سنبيته في الجدول التالي :

جدول رقم 06 : يبين تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2001-2016)

الجزائر هو انخفاض مستواها وكذلك تجاهل نظام التكوين لميكانيزمات وأسس لغرس ثقافة المقاول. و تكمن أسباب الفشل المقاولاتية في الجزائر إلى أسباب منها الخارجية و الداخلية وهي كما يلي:

- (1) أسباب خارجية متعلقة بمناخ الاستثماري
 - عدم استفادة أصحاب المشاريع من الميزان والتسهيلات التي تمنحها الدولة
 - انكماش وركود الاقتصادي
 - اختناق السوق نتيجة تكديس المنتجات الأجنبية
 - صعوبة التصدير إلى الخارج بسبب عدم القدرة على المناقشة وغياب سياسة حماية المنتج المحلي
 - نقص الكفاءة والخبرة في التسيير لأصحاب المؤسسات
 - غياب المواد الأولية وصعوبة التزود بها
 - اتجاه الزبون نحو المنتجات الأجنبية
 - نقص آلات التصنيع وصعوبة استردادها
 - سوء تقديرا لحجم المالي للمشروع
 - المنافسة الأجنبية الشرسة خاصة في القطاع الصناعي
- (2) أسباب داخلية متعلقة بالمؤسسة وبصاحب المؤسسة
 - ضعف شخصية المقال وعدم الرغبة في مواصلة النشاط
 - عدم قدرة صاحب المشروع في مواجهة المصاعب التي تواجهه
 - نقص الخبرة والكفاءة في التسيير وسوء التنظيم الداخلي للمؤسسة .
 - الطموح المفرط لصاحب المؤسسة كاستعمال لتجهيز الفاخر

مقارنة بين تطور كل من مؤسسات القطاع الخاص و القطاع العام :

منذ تخلي الدولة الجزائرية عن الاقتصاد الموجه و انتقالها الى الاقتصاد الحر ، اولت اهتماما كبيرا للقطاع الخاص على حساب القطاع العام التحليل العام لوضعية برامج دعم المرافقة المقاولاتية

من خلال ما سبق ذكره يتبين لنا أن المقاولاتية موجودة فعلا في الجزائر و هذا ما تجسده الأرقام المقدمة عن حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نلاحظ زيادة كبيرة في المؤسسات الخاصة على حساب المؤسسات العمومية، وهذا في إطار النهج المتبع من طرف الدولة و تخليها عن الاقتصاد الموجه و انتقالها إلى الاقتصاد الحر ، بإضافة إلى التطور الذي عرفته هذه المؤسسات سنويا من حيث العدد و ما نتج عنه من زيادة مناصب الشغل، وهذا بفضل السياسة التنموية التي طبقتها الجزائر خلال المخططين الخماسيين الأخيرين المرتكزة أساسا على آليات الدعم و المرافقة.

ورغم الدور الفعال الذي تلعبه البرامج في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ألا أن هذه المساهمة لا تزال ضعيفة، كما أن وتيرة نمو المؤسسات يبقى بعيدا كل البعد عن المستوى المطلوب حيث كان العدد المستهدف من المخطط التنموي 2004-2009 هو إنشاء 200 ألف مؤسسة .

لكن معدل إنشاء المؤسسات لا يرتبط فقط بأداء هيئات وبرامج الدعم ولكن كذلك بمدى توفر روح المقاوله لدى المجتمع والتي ما يلاحظ عليها في

ولأن المقاول لا يستطيع في كثير من الأحيان إنشاء مؤسسة بمفرده لما تتطلبه العملية إمكانيات متنوعة، تم إنشاء أجهزة دعم المقاولاتية التي تتمثل مهامها في مساعدة المقاول على إنشاء مؤسسته الخاصة، وتأتي على رأس هذه الأجهزة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وبعد نجاح تجربة الوكالة تم استحداث الصندوق الوطني لتأمين على البطالة، كما تم أيضا مؤسسات تدعيم القرض المصغر نجد على رأسها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

بالإضافة إلى تطبيق أحدث التقنيات المعتمدة في مجال ترقية المقاولاتية و المتمثل في استحداث مؤسسات تعمل على ضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد تخفيف من مشاكل التمويل، كما تم كذلك استحداث مؤسسات مختصة في تقديم خدمات المرافقة و المتمثلة في المشائل و مراكز التسهيل .

– خلط المسائل المالية للمشروع بالأمر الشخصية أي يقوم صاحب المؤسسة بصرف أموال المؤسسة على أمره الشخصية
– إهمال دراسة خطة المؤسسة والجودة لاقتصادية لها أو بناء الدراسة على معلومات وأرقام غير حقيقية
– عدم وضع احتياطي مالي خاص بالمؤسسة منها يؤدي إلى انهيار عند أول أزمة
– عدم استعمال الطرق المحاسبية في بغض المؤسسات
الخاتمة :

لقد سمح التوجه الاقتصادي الذي تبنته الجزائر بدايتها من التسعينات والمتمثل في التخلي على الاقتصاد الموجه والاعتماد على الاقتصاد الحر، بفتح المجال واسعا أمام المقاولاتية، حيث قامت السلطة و كخطوة أولى منها باتخاذ مجموعة من التدابير سعت من ورائها إلى إعادة التوازن لمؤشرات الاقتصاد الكلي ، ومن ثم علمت على إرساء المبادئ الاساسية لاقتصاد السوق كتحرير الأسعار، حرية المنافسة ، إنهاء الاحتكار الذي كانت تمارسه المؤسسات العمومية على السوق و خصصت عدد كبير منها ، تحرير التجارة الخارجيةألخ .

ناهيك على إصدار مجموعة من القوانين الضرورية لتوفير الإطار التشريعي المناسب لترقية وتدعيم الأنشطة المقاولاتية ومن بين أهم ما تضمنته الإقرار بحرية الاستثمار، التخفيف من ثقل الإجراءات البيروقراطية التي يوجهها المقاول عند إنشاء مؤسسته و كذلك تسهيل عملية الحصول على التمويل الضروري .

التهميش:

وعلوم التسيير، 2018/2017. ص: 70
¹² نفس المرجع السابق ، ص: 80

¹ د : عادل عبد المهدي ، د : حسن الهومندي ،
الموسوعة الاقتصادية ، دار ابن خلدون بيروت -لبنان -
الطبعة الأولى 1980/11/1 ، ص 25
² نفس المرجع السابق ص 22
³ مسكية بوفامة ، رابح حمدي باشا ، واقع المؤسسات
الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، les cahiers du
CREAD ، العدد 76 الجزائر 2006 ، ص 68

⁴ N.E. Sadi, La privatisation des entreprises
publiques en Algérie, 2ème Edition, Office
des publications
universitaires, Université pierre MENDES,
France, 2006, p. 30.

⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة
الرسمية العدد 64 ، الصادر بتاريخ : 10 أكتوبر
1993، ص: 3

⁶ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة
الرسمية العدد 47، الصادر في تاريخ: 19 جويلية
2006، ص: 17

⁷ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة
الرسمية العدد 77 ، الصادر بتاريخ: 15 ديسمبر 2001،
ص: 4

⁸ صندرة سايبني ، سيرورة إنشاء المؤسسة ، دار
المقاوالاتية 2011/02/12 انظر الموقع :

hppt:// www. umc. edu.dz/ vf/ pdf//
CC8D31C3d01.pdf

⁹ D. Chabaud, S. Ehlinger et autres, Les
incubateurs d'entreprises innovantes : un
réseau entrepreneurial reconfiguré ?, 12ème
conférence international de management
stratégique (AIMS), Tunis, 4-6 juin 2003,
pp: 17-19.

¹⁰ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة
الرسمية ، العدد 13 ، الصادر بتاريخ : 26 فيفري
2003 ، ص: 18

¹¹ غريب بدر الدين، قرينعي محمد، دور المؤسسات ص
م في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماستر جامعة
زيان عاشور بالجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية